

**نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإنصاح الاختياري
بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية**

د. طلعت عبد العظيم متولي
قسم المحاسبة - كلية التجارة جامعة طنطا

نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية

د. طلعت عبد العظيم متولي

قسم المحاسبة - كلية التجارة جامعة طنطا

القسم الأول

منهجية وإطار البحث

١-١ مقدمة

شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال العشر السنوات الماضية مجموعة من الأحداث الهامة انعكست بدورها على مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. فبدأت الدولة في البرنامج الفعلي لخصخصة القطاعات التي كانت تملك وتدار من قبل الدولة مثل الاتصالات والكهرباء، كما أصدرت للمملكة ولأول مره في تاريخها قانون يسمح للشركات والافراد الأجانب بالاستثمار في المملكة وأنشأت هيئة متخصصة لحماية وتشجيع الاستثمارات الاجنبيه. كما شهدت السعودية منذ بداية ٢٠٠٣ تغير كبير في اسعار النفط انعكس بشكل ملحوظ على ميزانية الدولة وكذلك على الافراد. صاحب هذه الفترة قيام المملكة باصدار نظام المحاسبين القاتونيين والذي نص على انشاء هيئة تهتم بتنظيم وتطوير مهنة المراجعة في المملكة. كما تم في عام ١٤٢٣ هـ انشاء هيئة تشرف وتراقب سوق المال السعودي. Capital Market Authority.

بالإضافة إلى العوامل السابقة شهد سوق الاسهم السعودي كذلك خلال تلك الفترة قفزات كبيرة في اعداد العمليات المنفذه وقيمة الاسهم المتداولة، فكان عدد الاسهم المتداولة عام ١٩٩٥ (١١٧) مليون سهم اما عام ٢٠٠٥ فوصلت الى ما يقارب ١٣ مليار سهم، أما قيمة الأسهم المتداولة فكانت عام ١٩٩٥ (٢٣٣) مليون ريال فيما وصلت عام ٢٠٠٥ الى ٤,١ ترليون ريال وكانت القيمة السوقية للشركات السعودية في عام ١٩٩٥ (١٥٣) مليون ريال بينما في عام ٢٠٠٥ (٢,٥) ترليون. عدد المستثمرين في سوق الاسهم فكان عددهم لا يتجاوز ٤٥ الف عام ١٩٩٥ قفز الرقم الى ما يقارب ٣,٥ مليون بنهاية ٢٠٠٥. وخلال عام ٢٠٠٦ صدر عدد من القرارات التي اثرت على السوق الماليه بشكل ايجابي ومنها السماح للاجانب بالاستثمار مباشرة في اسهم الشركات السعودية المساهمة، وتجزئة سعر السهم لتصبح قيمته عشرة ريال بدلا من خمسين ريال. كما ان سوق المال السعودي مقبل على توسع كبير فيما يتعلق بعدد الشركات التي سيتم تداول اسهمها في السوق.

من المتفق عليه ان هذا التطور في سوق المال السعودي او اي سوق في العالم له انعكاسات وتأثيرات على نوع وكمية المعلومات التي تحويها التقارير المالية للشركات Chaps,1986.

والتطورات في أسواق رأس المال أدت إلى التغير في نوعية وعدد الاطراف التي لها علاقة باعمال الشركات السعودية وهم من يسمون بـ "اصحاب المصالح" او "ذوي العلاقة". واصبحت تلك الشركات تحت ضغوط كبيرة من قبل تلك الاطراف بضرورة زيادة كمية الافصاح في المعلومات التي تحويها تقاريرها السنوية وخاصة ما يسمى بالافصاح

الاختياري Voluntary Disclosure. وبالتالي اصبح هناك حاجة ماسة للشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات. كما ان الشفافية في الإفصاح اصبحت كذلك من العناصر الاساسية ومكون اساسي من مكونات ما يسمى حوكمة الشركات Corporate Governance. كذلك الانهيارات التي تعرضت لها الشركات الكبرى مثل انرون وورلدكوم وغيرها اوضحت مدى الحاجة الماسة للإفصاح كعنصر من عناصر الرقابة على اعمال المنشاه من الاطراف الخارجيه. إضافة إلى أن الأزمة المالية التي حدثت في اسيا عام ١٩٩٨ أوضحت مدى أهمية الإفصاح في المعلومات، حيث ان من احد العوامل التي ساهمت في تلك الازمة هو عدم الشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات Mitten . 2002 وبالتالي أصبح من المتفق عليه. انه كلما زاد مستوى الإفصاح في المعلومات التي تنشرها الشركات كلما ساهم وزاد الثقة في اسواق المال في أي دولة Bushman and Smith, 2000., Groom et al., 2004 .

والشركات المساهمة السعودية مثلها مثل قريناتها في العالم تعرضت لضغوط بواسطة أطراف وقوى عديدة ليسوا فقط "حملة الاسهم" ولكن اطراف اخرى منهم العاملين، العملاء، المنظمات المهنية والمنظمات الغير الحكومية، المقرضون، الموردون، والذين بدأوا يطالبون الشركات بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين "الإفصاح الاجباري" Choi and Levich, 1990. كما انه اتضح من الدراسات ان الشركات التي تحتاج الى تمويل كذلك تضطر الى تقديم معلومات "اختيارية" اكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض والإفصاح Meek and Gray, 1989. "اصحاب المصالح" او "ذوي العلاقة" "Stakeholder" هم من يتحكم في نوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها Key 1999. أول من عرض لنظرية stakeholder واهميتها في المجالات الإدارية كان Freeman, 1984. ونظرية "اصحاب المصالح" تركز بشكل أساسي على انه يجب على المنشآت ان يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة الاسهم "المساهمين" الى مجموعات اخرى لها كذلك علاقة بالمنشاه. stakeholders تتضمن العملاء، العاملين، الموردون، والمجتمع بشكل عام، الظاهرة التي ركز عليها Freeman في نظرية ال stakeholders هي العلاقة بين المنشاه والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المنشاه في ظل تلك البيئة وما هي ردة فعلها. وقد عرف Freeman ال stakeholders بأنهم "أي مجموعة أو شخص يتأثر بـ أو يؤثر في انجازات وأعمال المنشاة"

٢-١ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- ١- المكانة التي يحتلها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في واقع الممارسة المحاسبية، بالإضافة إلى أن الفكر المحاسبي يشير إلى الأهمية القصوى التي تحتلها المعلومات والإفصاح عنها في اسواق رأس المال .
- ٢- غنرة الدراسات السابقة التي تتناول الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية. وكذلك افتقار أدبيات المحاسبة إلى مثل تلك الدراسات التي تتناول بيئة المحاسبة في المملكة العربية السعودية.
- ٣- التعرف على الإفصاح الاختياري في القوائم المالية في المملكة، وذلك لأن معظم الأبحاث المحاسبية في مجال الإفصاح في المملكة العربية السعودية كان تركيزها الأساسي

على الإفصاح الاجباري. بالإضافة إلى ما سبق فإن الإفصاح الاختياري أصبح له مكانة مميزة في الفكر المحاسبي المعاصر .

٤- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسات المحاسبية القليلة ، للتعرف على حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في المملكة العربية السعودية.

٣-١ هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات السعودية المساهمة، وذلك بالتركيز بشكل أساسي على التقارير المالية المنشورة بنهاية عام ٢٠٠٥. وهذا القياس سوف يتم من خلال قائمة للإفصاح الاختياري وهذه القائمة التي سيتم تطبيقها على الشركات السعودية تم تطويرها واستخدامها من قبل من عدد من الدراسات 1995 Meek et . al والتي تم تطبيقها لاختبار الإفصاح الاختياري في الشركات الأمريكية و الأوروبية، كما استخدمت من قبل Chau and Gray, 2002 لقياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج. السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة و فقاً لـ Meek et al 1995 and Chau and Gray, 2002 فإن هذه القائمة معتمدة على عدد كبير من المصادر وكانت نتيجة لتحليل الاتجاهات الدولية والملاحظات على معايير التقارير المالية، والقائمة أيضاً تطبيقاً للنموذج الذي اقترحه Meek et al 1995 سيتم تقسيم الإفصاح الاختياري إلى ثلاث مجموعات من المعلومات : معلومات استراتيجيه - معلومات غير مالية - معلومات مالية.

٤-١ منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي حيث يعتمد على البحوث الحالية في مجال الإفصاح الاختياري. و المنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية

٤-١ فرض البحث

في ضوء ما سبق يمكن صياغة فرض البحث التالي :

الفرض العدمي

لا توجد دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري

للمعلومات بين شركات المساهمة السعودية.

الفرض البديل

توجد دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري

للمعلومات بين شركات المساهمة السعودية.

٥-١ محتويات البحث

حتى يتم تحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية وإطار البحث و الذي تضمن المقدمة واهمية البحث و أهدافه ومنهجية البحث. في حين يتطرق القسم الثاني منه إلى الدراسات السابقة والقسم الثالث يتناول مفهوم الإفصاح الاختياري وأهميته و تنظيم الإفصاح في السعودية والقسم الرابع يتناول الدراسة التطبيقية أما القسم الخامس فيعرض نتائج وتوصيات البحث.

القسم الثاني الدراسات السابقة

١-٢ مقدمة

الدراسات السابقة نظريا وتطبيقا في مجال الإفصاح الاختياري ، توصلت إلى أن هناك مجموعة من العوامل أثرت على قيام الشركات بالإفصاح الاختياري ولخصت تلك الدراسات العوامل في انه يوجد مجموعة من الأطراف لها صلة و اهتمام بأعمال المنشأة سميت تلك المجموعة بـ "ذوي العلاقة" أو "أصحاب المصالح" stakeholders .

وقد أشار Choi and Levich, 1990 بأن المحاسبة بشكل عام و التقارير السنوية التي تنشرها الشركات بشكل خاص تعرضت لضغوط من أطراف وقوى عديدة منهم العاملين في الشركات ، العملاء، المنظمات المهنية التي لها علاقة بالمهنة، والذين بداوا يطالبون الشركات بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين. وأضاف Meek and Gray, 1989 أن الشركات التي تحتاج إلى تمويل كذلك تضطر إلى تقديم معلومات أكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض و الإفصاح .

أفاد Key 1999 أو ما يسمى بنظرية "أصحاب المصالح" أو "ذوي العلاقة" Stakeholder theory هي من أهم النظريات بشكل عام هي الطريقة المنظمة لفهم ما يدور في العالم . هي الإطار النظري الذي سيتم استخدامها في البحث.

ويعتبر Freeman, 1984 أول من عرض هذه النظرية وأهميتها في المجالات الإدارية والمحاسبية. الظاهرة التي ركز عليها Freeman في نظرية ال stakeholders هي العلاقة بين المنشأة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المنشأة في ظل تلك البيئة وما هي ردة فعلها. وقد عرف ال stakeholders أصحاب المصالح بأنهم "أي مجموعة أو شخص له القدرة في التأثير وكذلك يتأثر بإنجازات وأعمال المنشأة" والتي تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت الإخذ في الاعتبار بشكل أساسي احتياجات وطلبات ليس فقط حملة الأسهم "المساهمين" ولكن كذلك مجموعات أخرى لها علاقة بالمنشأة stakeholders تتضمن العملاء، العاملين، الموردون، والمجتمع بشكل عام.

ومنذ عشرون عام و نظرية Freeman أو ما يسمى stakeholder theory يعتمد عليها في عدد كبير من الأبحاث. فقد قام Clement 2005 بإجراء بحث لحصر الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال وقام باستعراض أكثر من ٣٠ دراسة استخدمت نظرية "ذوي العلاقة" ولخص ما توصلت له تلك الدراسات في مجموعة من النتائج الهامة منها: أن المنشآت تتعرض وتواجه ضغوط متزايدة للاستجابة للإطراف المستفيدة والتي لها علاقة بأعمال المنشأة وفي دراسة Waddock et al 2002، حدد الأطراف التي لها علاقة بأعمال المنشأة والتي تسبب ضغط عليها إلى مجموعة أساسية ومجموعة ثانوية فالمجموعة الأساسية تتمثل في حملة الأسهم ، العملاء، الموردون، العاملين.

أما المجموعة الثانوية فتشمل المنظمات غير الحكومية، النشاط، المجتمع، والدولة. أما النتيجة الثانية فانه قانونا يجب على المنشآت الاستجابة لمتطلبات الأطراف التي لها علاقة بأعمال المنشأة Donaldson and Preston 1995, and Freeman 2001، ونتيجة أخرى توصل لها Clement وهي ان المدراء التنفيذيين في الشركات يتأثرون بشكل

اساسي يراء وتوجهات رؤسائهم وينفذون تلك الراء و التعليمات اكثر من تاثيرهم والتزامهم بالمبادئ التي تصدرها المنظمات المهنية التابعين لها Chattopadheyay et al 1999. اما النتيجة الاخيرة فان المنشاه تستطيع ان تحسن من صورتها من خلال الاستجابة لطلبات "اصحاب المصالح".

ومن أهم الأسئلة التي تركز عليها هذه النظرية: ما هو هدف المنشاه؟ وما هي المسؤوليات التي تواجهها المنشاه تجاه الاطراف التي لها علاقة بأعمال المنشاه. في امريكا شركات كثيرة بدأت وطورت اعمالها ويدات تديرها بالتوافق التام مع نظرية اصحاب العلاقة مع المنشاه، Collins 2001. قدم امثلة كيف ان مدراء الشركات فهموا بشكل كبير المقصود من نظرية اصحاب العلاقة واستخدموها لخلق بيئة عمل مثالية. وتكون لدي مدراء تلك الشركات قناعة باهمية تلك النظرية واهمية العلاقة مع الاطراف التي لها اهتمام بأعمال الشركات واتضح انها عامل مهم النجاح المستمر لتلك الشركات. يؤكد Key 1999 ان نظرية اصحاب العلاقة مع المنشاه تعد من افضل النماذج التي تصف تصرفات وسلوك المنشاه.

وهناك عدد من الدراسات ركزت بطريقة مباشرة او- غير مباشرة على الافصاح المحاسبي. معظم تلك الدراسات حاولت التعرف على تأثير البيئة التي تعمل بها المنشاه على نوعية وكمية الافصاح المالي وغير المالي في القوائم المالية. وكذلك مدى تأثير المعلومات المفصحة عنها على "اصحاب المصالح" Stakeholders أو "نوي العلاقة" واهتمام اصحاب العلاقة بتلك المعلومات المنشورة ومدى تأثيرها على قراراتهم.

Gray S., 1988. Frankel et al., 1995 and Bartov and Bondar 1996 وهناك الكثير من الدراسات كانت تركزها على دراسة العلاقة بين الافصاح المحاسبي وخصائص المنشاه مثل الحجم وراس المال والربحية وملكية الشركة وعمرها وكشفت تلك الدراسات العلاقة الايجابية بين كمية المعلومات المفصحة عنها وخصائص المنشاه فالمنشآت كبيرة الحجم مثلا تهتم بالافصاح بشكل تفصيلي عن المعلومات المالية وغير المالية. وبللت الدراسات على ان الشركات الكبيرة الحجم لديها القدرات المالية والامكانيات للحصول على كفاءات وموظفين يقومون باعداد التحليلات وعرضها في القوائم المالية. كما ان الشركات التي عليها التزامات مالية تميل الى الافصاح بشكل اكبر من الشركات التي لا تعاني من الالتزامات ويعود السبب حسب راي الباحثين الى ان تلك التي تعاني من التزامات مالية ترغب في مشاركة الدائنين في معلوماتها المالية من خلال الزيادة في كمية المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية.

Lang and Lundholm 1993. Wallace et al. 1994. and camfferman and Cooke 2002 وهذه الدراسات تمت في امريكا وأوروبا أما في المملكة العربية السعودية فقد قام Alsaeed, K. 2005 باختبار العوامل التي تؤثر في الافصاح في قوائم الشركات السعودية المساهمة وكانت دراسته مركزة على القطاعات الغير مالية كما ركزت الدراسة على تأثير حجم الشركة، الهيكل التنظيمي، ادائها السنوي على الافصاح المحاسبي.

هذا فيما يتعلق بالافصاح بشكل عام اما الافصاح الاختياري Voluntary Disclosure فمعظم الدراسات تمت في امريكا وأوروبا مثل دراسة كل من Cerf, 1961, Choi, 1973 Cooke 1989 Cooke 1991, Buzby 1975, Hossain et al 1995

وفيما يلي عرض الأهم الدراسات في مجال الإفصاح الاختياري :

١-دراسة Gray et al 1995

بحثت الدراسة في العلاقة بين مجموعة من العوامل ومنها حجم الشركة، دولة "وطن" الشركة الوضع القانوني للشركة، الربحية، نوعية الصنائه في مجموعة من الشركات البريطانية والأمريكية. كانت نتائج الدراسة ان الشركات كبيرة الحجم يكون لديها مستوى الإفصاح الاختياري مرتفع عكس الشركات الصغيرة وترجع الدراسة السبب الى القدرة المالية لتلك الشركات في الصرف على تقديم معلومات اختيارية قوية يعتمد عليها. كما ان الشركات الكبيرة لديها عدد كبير من المساهمين والمالكين وهم بحاجة الى معلومات اضافية عن العلوامات التي تتطلبها القوانين. اما فيما يتعلق بالصناعة فالشركات ذات الصناعات الحساسة مثل شركات البتروكيماويات والنفط والتعدين فكذاك مستوى الإفصاح لديها مرتفع. اما فيما يتعلق ببلد الشركة ووضعها القانوني وربحيته فكذاك كانت مؤثرة في الإفصاح ولكنها تتفاوت فيما بين البلدين فالشركات الاوروربيه تفصح بشكل اكبر من الامريكيه.

٢-دراسة Sean Robb, 2001

ركزت الدراسة على الإفصاح الغير مالي الذي تتضمنه القوائم الماليه لـ ١٩٢ شركة امريكية واستراليه وكنديه وبررت الدراسة اختيار تلك الدول بسبب التشابه بين ثقافة تلك البلدان ولقتها ومعايير المحاسبة لديها. وقد ركزت الدراسة على العوامل التي تؤدي بالشركات الى الإفصاح عن المعلومات الاختيارية وقد اكدت الدراسة على انها تقصد بالمعلومات الاضافية الخارجة عن نطاق القوائم المالية الرابع "المركز المالي-الدخل-التدفقات-التغير في حقوق الملكية".

وقسمت الدراسة المعلومات الاختيارية التي تناولتها الى معلومات عن خطط الشركة-الفرص المستقبلية-المخاطر المستقبلية-مقاييس غير مالية لقياس اداء الشركة. وقد حصرت الخصائص التي توقعت الدراسة ان تؤثر على الإفصاح الاختياري بنوعية الصناعة وبلد الشركة ولانتشار الجغرافي وحجم الشركة. النتائج التي توصلت لها الدراسة اوضحت ان هناك تباين في مستوى الإفصاح للمعلومات الغير مالية عبر الثلاث الدول وهذه الاختلافات عانده وفقا للدراسة الى حجم الشركات ونوعية الصناعة وبلد الشركة و الانتشار الجغرافي. توصلت الدراسة كذاك الى ان الشركات الدولية او التي لها فرع في اكثر من بلد تفصح عن المعلومات بشكل اكبر عن الشركات الملحليه. كذاك الشركات التي تعمل في مجال الصناعات المعقدة يكون مستوى الإفصاح الاختياري لديها مرتفع. والشركات المبييرة الحجم كذاك تفصح بشكل اكبر من الشركات صغيرة الحجم.

٣-دراسة Gray and Chau, 2002

ركزت هذه الدراسة على التعرف على العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الاختياري لمجموعه من الشركات في هونج كونج وسنغافورا واختارت الدراسة خليط من الشركات متعددة الجنسية والمحلية المساهمة و المحلية المملوكة لعائلات الدراسة استخدمت ما يسمى بنظرية الوكالة Agency Theory لدراسة العلاقة بين نوعية الملكية والإفصاح الاختياري.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن العلاقة الايجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري فمستوى الإفصاح الاختياري لدي الشركات متعددة الجنسية كبير تليها الشركات المحلية المساهمة. عكس الشركات العائلية فمستوى الإفصاح الاختياري لديها قليل. الشركات العائلية وفقا للدراسة تفصح فقط عن المعلومات التي تتطلبها القوانين و الانظمة وهو ما يسمى بالإفصاح الاجباري ووفقا للدراسة ترى الشركات العائلية انه ليس لديها محفز للإفصاح عن اي معلومات اضافية بعكس الشركات المساهمة ومتعددة الجنسية.

٤.دراسة Wen Qu 2006

أجريت الدراسة على ١٢٠ شركة صينية وانطلقت الدراسة من ان الصين اقتصاد ناشئ متطور وسريع وان هناك تغيرات كبيرة وجذرية في بيئة الاعمال الصينية واعتمدت الدراسة على حقيقة مرادها ان الثقافة الاقتصادية للصين مرت بمجموعة من التغيرات مما اثر على اقتصاد الصين ونتاج عنها انشاء سوق المال وظهور مستثمرين أفراد ومؤسسات وانشاء جهاز لتنظيم مهنة المحاسبة ووجود ليات لحوكمة الشركات وان هذه التغيرات تعطي الفرصة لدراسة اثر و انعكاسات التغيرات على الإفصاح الاختياري للمعلومات التي تقدمها الشركات وقد توصلت الدراسة الى ان الشركات بدأت تعدل في نوعية الإفصاح وبدأت بالتركيز على ما يسمى بالإفصاح الاختياري واكتشفت الدراسة بان المعلومات الاختيارية المفصح عنها من قبل تلك الشركات هي المعلومات التي تهتم العملاء والموردون والمقرضون والعاملين في الشركات. وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الصينية لديها تحول كبير فيما يخص الإفصاح الاختياري وتقديم معلومات اضافية عن المعلومات التي تتطلبها القوانين.

ومما سبق يستنتج بأن الدراسات السابقة في مجال الإفصاح الاختياري توصلت الى مجموعة من النتائج من اهمها الدور الكبير الذي يلعبه "ذوي العلاقة" او "اصحاب المصالح" في كمية ونوعية المعلومات الاختيارية التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية. وقد حصرت الدراسات السابقة الاطراف المؤثرة في كل من: العملاء، العاملون، المقرضون، المنظمات غير الحكومية.

القسم الثالث

الإفصاح الاختياري

المفهوم - الأهمية والأهداف - تنظيم الإفصاح في المملكة العربية السعودية

١-٣ مفهوم الإفصاح الاختياري

الإفصاح الاختياري يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية (Foster, 1986). ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي (Meek et al., 1995) وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية و غير مالية لها علاقة بأصحاب القرار.

وأشار عبد الكريم ، ٢٠٠٣ أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر إلى القوائم المالية باعتبارها هدفاً بحد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف او عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان او غيرها من القرارات . ولقد اتضح ايضا ان

متطلبات هذه القرارات تفوق الى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الاجبارى من معلومات ولذلك فقد أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختيارى حتمية وضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها .

وفسر الدهراوى ، ١٩٨٧ حتمية الإفصاح الاختيارى وسبب وجوده بقوله أن المديرين بالوحدات الاقتصادية يكون لديهم الحافز الناتج من المصلحة الذاتية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة وان السوق التنافسي في سوق السلع أو في سوق خدمات العمل هو الكفيل بتحقيق هذا الإفصاح الاختيارى وتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية دون تقنين أو إجبار وان قوى السوق كفيلة بتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة لتحقيق الكفاية .

ومن المبادئ التي صاغها كل منت صندوق النقد الدولي بالمشاركة مع منظمة الاقتصادى والتنمية OECD عام ١٩٩٩ مبدأ الإفصاح والشفافية ، والذي يعتبر ضمن خمس مبادئ لدراسة آليات الحوكمة والذي يتضمن عناصر إفصاح كاتت تعتبر في الماضي اختيارية ولكن الآن أصبحت أساسية لحوكمة الشركات . وينص المبدأ على انه ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق - وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ، ومن بينها الموقف المالي ، والأداء ، والملكية ، وأسلوب ممارسة السلطة وذلك يتحقق كل من :

- ١- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات التالية :
- النتائج المالية والتشغيلية للشركة .
- أهداف الشركة
- حق الأغلبية من حيث المساهمة ، وحقوق التصويت .
- أعضاء مجلس الإدارة ، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين ، والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم .

- عوامل المخاطرة المنظورة .
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح .
- هيكل وسياسات حوكمة الشركات .
- ٢- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات ، وكذلك الإفصاح عنها ، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ، كما ينبغي أن يفى ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية وأيضا بمتطلبات عملية المراجعة .
- ٣- يجب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عنها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة .

٢-٣ أهداف الإفصاح الاختيارى

يهدف الإفصاح الاختيارى إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم ١٠٥ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية SFAS 1996 No.105 وهي تنص على :

- ١- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية .
- ٢- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس ملائم لها .
- ٣- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية .

٤- توفير معلومات هامة في التقارير الفترية وأي امور محاسبية أخرى مما تستلزم دراسة أعمق .

وقد أشار Mary E. and C.M. Murphy , 1994 الى أن العناصر السابقة لا تغطي كافة مجالات وأهداف الإفصاح ولذلك فإنيهما قررا أن أهداف الإفصاح يمكن أن تندرج تحت المجموعات التالية :

- ١- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية .
- ٢- وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطاء مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات .
- ٣- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والداننين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها .
- ٤- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة .
- ٥- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات .
- ٦- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلا .

٢-٥- تنظيم الإفصاح في المملكة العربية السعودية

يشرف على تنظيم المحاسبة في المملكة العربية السعودية ثلاث جهات تتضمن نظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة والصناعة وهيئة المحاسبين القانونيين ومصصلحة الزكاة و الدخل من خلال نظام الزكاة و الضريبة. وأول تنظيم للمحاسبة و المراجعة في السعودية كان عام ١٩٥٠ م بصور نظام ضريبة الدخل والذي طالب مقدمي البيانات المحاسبية بضرورة اعتمادها من مزاجع. و صدر أول ترخيص لمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٥ . في عام ١٩٦٥ شهدت المملكة تطور في مهنة المحاسبة من خلال نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي في ١٩٦٥ . والذي ألزم الشركات المساهمة السعودية بإصدار قوائم مالية معتمدة من مكتب مراجع معتمد وقد أوضح النظام القوائم المالية المطلوب إعدادها من قبل الشركة. وفي عام ١٩٧٤ صدر أول نظام للمحاسبين القانونيين السعودي وقد تولت وزارة التجارة بموجب هذا النظام تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. إلا أن نصوص فقرات النظام كانت قاصرة في توضيح أي معلومات عن متطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

في عام ١٩٩١ صدر نظام جديد للمحاسبين القانونيين في السعودية ونص النظام بإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والتي تشرف على وتنظم المحاسبة و المراجعة في السعودية. وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها ، ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين أن " من

أغراض الهيئة مراجعة معايير المحاسبة وتطويرها واعتمادها". وفي ضوء ذلك قرار مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة معايير المحاسبة تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت. وقد أصدرت الهيئة منذ تأسيسها مجموعة من المعايير لتنظيم ممارسة المحاسبة والمراجعة. وفيما يلي بيان عرضاً للمعايير التي صدرت عن الهيئة حتى عام ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م :

جدول رقم (١) عرض للمعايير التي أصدرتها الهيئة

رقم	المعيار	تاريخ الإصدار
١	العرض والإفصاح العام	١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م وتم تحديثه عام ١٩٩٧ م - ١٤١٧ هـ
٢	العملات الأجنبية	١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٣	المخزون	١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٤	الإفصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة	١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٥	الإيرادات	١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٦	المصروفات الإدارية والتسويقية	١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٧	تكاليف البحث والتطوير	١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٨	توحيد القوائم المالية	١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٩	الاستثمار في الأوراق المالية	١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
١٠	معيار التقارير المالية الولية	١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١١	معيار الزكاة ومعيار ضريبة الدخل	١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١٢	معيار الأصول الثابتة	١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١٣	معيار المحاسبة عن عقود الإيجار	١٤٢٢ هـ - ١٩٩٩ م
١٤	معيار التقارير القطاعية	١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
١٥	معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية	١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
١٦	معيار الأصول غير الملموسة	١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

ويحدد "معيار العرض والإفصاح العام" متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن شكلها النظامي وكذا مقتضيات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء، كما أنه يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية، والمكاسب أو الخسائر المحتملة. وفضلا عن ذلك فإنه يحدد متطلبات إفصاح تعريف الوحدة المحاسبية وطبيعة عملها وطبيعة كل من القوائم المالية والسياسات المحاسبية والارتباطات والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية.

و تم تقسيم هذا المعيار إلى أربعة فروع رئيسية: الأول منها لمعيار العرض العام، والثاني خاص بمعيار الإفصاح العام بينما يختص الفرع الثالث بمتطلبات العرض والإفصاح العام للقوائم المالية الموحدة، وأخيرا خصص الرابع منها لمتطلبات العرض والإفصاح العام للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

ويشمل اصطلاح "القوائم المالية" ما يأتي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة، وقائمة مصادر الأموال

واستخدامها. يضاف إلى ذلك أية إيضاحات يقتضيها الوضوح على هذه القوائم وجعلها مفهومة غير مضللة.

١-٣٥ محتويات معيار العرض والإفصاح العام:

يحدد معيار العرض والإفصاح العام الأمور التالية:

- ١- القوائم المالية الواجب إعدادها لإبلاغ المعلومات اللازمة لتمكين المستفيدين من تقييم أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين أو غيرهم من المستفيدين الذين تم تعريفهم وتحديد أنواع وطبيعة المعلومات التي يحتاجون إليها في البيان المقترح لأهداف المحاسبة المالية.
- ٢- مقتضيات عرض المعلومات في القوائم المالية بما يتناسب مع أنواع وطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها المستفيدون بما في ذلك المقتضيات المتعلقة بعرض المعلومات في القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.
- ٣- مقتضيات إيضاح اسم الوحدة المحاسبية، طبيعة نشاطها، السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدمها كأساس لإعداد القوائم المالية، التغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها المحاسبية، الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي، المكاسب والخسائر المحتملة بما في ذلك معالجتها المحاسبية، والارتباطات المالية الهامة للمنشأة.
- ٤- مقتضيات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

القسم الرابع

الدراسة الميدانية

١-٤ مجتمع وعينة البحث

تم اختيار البحث من مجتمع الشركات المساهمة السعودية عام ٢٠٠٥ ، وتمثلت عينة البحث من ٥٢ شركة مساهمة متاحة قوائمها المالية على مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وتم استبعاد الباقي لعدم استطاعة الحصول على قوائم منشورة لها . والجدول التالي يوضح إجمالي مفردات العينة موزعة حسب القطاعات :

جدول رقم (٢) عدد شركات العينة ونسبة تمثيلها للمجتمع والقطاع

القطاع	عدد الشركات بالعينة	عدد الشركات بالقطاع	نسبة تمثيل المجتمع للعينة	نسبة تمثيل العينة للقطاع
قطاع البنوك	٧	١٠	١٣ و ٢ %	٧٠ %
قطاع الصناعة	١٢	٢٩	٢٣ %	٤١ %
قطاع الاسمنت	٦	٨	١١ و ٦ %	٧٥ %
قطاع الخدمات	١٦	٢٠	٣١ %	٨٠ %
قطاع الكهرباء	١	١	٢ %	١٠٠ %
قطاع الاتصالات	٢	٢	٤ %	١٠٠ %
قطاع التأمين	١	١	٢ %	١٠٠ %
قطاع الزراعة	٧	٩	١٣ و ٢ %	٧٨ %
الإجمالي	٥٢	٨٠	١٠٠ %	٦٥ %

مع ملاحظة انه لم يتم إدراج ست شركات التي تم تسجيلها في سوق الأوراق المالية في عام ٢٠٠٥ وسيتم إعلان قوائمها عام ٢٠٠٦ . مع ملاحظة انه لم تم مقارنة سنة ٢٠٠٥ وذلك يرجع لصعوبة التغيير الجذري في الإفصاح الاختياري خلال الفترة بين إصدار معيار العرض والإفصاح وعلم ٢٠٠٥ .

وباستخدام احد الأساليب الإحصائية لاختبار صدق البيانات تم استخدام معامل كورنباخ Reliability coefficients Alpha ألفا للحصول على مدى التأكد من صدق

البيانات المستخدمة وقد بلغ المعامل

وقد بلغ المعامل ٧٧% وهذا يعتبر معدل مرتفع للثقة في البيانات .

٢-٤ النموذج المقترح الإفصاح الاختياري

يتمثل النموذج المقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الخطوات التالية :

أولاً : إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف بناء عليها على أن الشركة تتم الإفصاح عن المعلومات التي تشملها القائمة من عدمه . مع ملاحظة أن القائمة التي سيتم تطبيقها تم تطويرها واستخدامها من قبل من عدد من الدراسات 1995 . al . Meek et . والتي تم تطبيقها لاختبار الإفصاح الاختياري في الشركات الأمريكية و الأوروبية، كما استخدمت من قبل Chau and Gray, 2002 لقياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج.

السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة وفقاً لما شار إليه Meek et al 1995 and Chau and Gray, 2002 لان هذه القائمة موثقة من عدد كبير من المصادر وكانت نتيجة لتحليل الاتجاهات الدولية والملاحظات على معايير التقارير المالية، والقائمة أيضا تطبيقاً للنموذج الذي اقترحه Meek et al 1995 سيتم تقسيم الإفصاح الاختياري إلى ثلاث مجموعات من المعلومات : معلومات استراتيجيه - معلومات غير مالية - معلومات مالية.

ثانياً : يتم مقابلة العناصر الموجودة بالجدول السابق ، بالقوائم المنشورة لكل شركة على حدة على ان يسجل للشركة واحد بالنسبة للعنصر الموجود وصفر بالنسبة للعنصر غير الموجود . ويتم التحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة وذلك بقسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على ٦٠ وهي عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري .

ثالثاً : إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى الشركات ككل .

رابعاً : ترتيب شركات العينة تنازلياً بحيث تم البدء بالشركة التي تمثل نسبة الإفصاح الاختياري لها

٢-٤ تطبيق النموذج المقترح

أولاً : قائمة معلومات الإفصاح الاختياري

وهذه القائمة متضمنة عناصر المعلومات للإفصاح الاختياري وهي تشمل ٦٠ عنصر من المعلومات ، وللتعرف على بيانات القائمة انظر ملحق البحث.

ثانيا : بمقابلة العناصر الموجودة بالجدول السابق ، بالقوائم المنشورة لكل شركة على حدة على أن يسجل للشركة واحد بالنسبة للعنصر الموجود وصفر بالنسبة للعنصر غير الموجود.

وبالتحليل الاحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة وذلك بقسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على ٦٠ وهي عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري، اتضح ما يلي :

جدول رقم (٣) يوضح نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة من عينة البحث :

١ : قطاع البنوك

بيان	بنك الاستثمار	البنك الهولندي	البنك الفرنسي	البنك العربي	بنك ساميا	الراجحي	بنك البلاد
عدد مفردات المعلومات المفصوح عنها اختياريًا	١١	٣٥	١٢	٣٠	١١	١٧	١٣
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%١٨	%٥٨	%٢٠	%٥٠	%١٨	%٢٨	%٢٢

٢ : قطاع الصناعة

بيان	سابك	التصنيع	دوائية	متطورة	صدق	زجاج	أنابيب
عدد مفردات المعلومات المفصوح عنها اختياريًا	٢٦	٢٠	١٥	٨	١٤	٥	١٥
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٤٣	%٣٣	%٢٥	%١٣	%٢٣	%٨	%٢٥

تابع: قطاع الصناعة

بيان	كيميائية	الزامل	المجموعة	الصحراء	المراعي
عدد مفردات المعلومات المفصوح عنها اختياريًا	٧	٨	٦	٦	٦
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%١٢	%١٣	%١٠	%١٠	%١٣

٣ : قطاع الاسمنت

بيان	العربية	اليامة	السعودية	الجنوب	ينبع	تبوك
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٦	١٨	١٣	١٣	٢٤	١٨
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٧	%٣٠	%٢٢	%٢٢	%٤٠	%٣٠

٤ : قطاع الخدمات

بيان	عقارية	البحري	الجماعي	ساسكو	انتعام
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٠	٧	١٠	١٦	١٤
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%١٧	%١٢	%١٧	%٢٧	%٢٣

تابع : قطاع الخدمات

بيان	تهامة	طيبة	مبرد	الباحة	صادرات
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٥	٤	٦	١٣	٨
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٥	%٧	%١٠	%٢٢	%١٣

تابع : قطاع الخدمات

بيان	تعمير	ثمار	شمس	فتيحي	جريب	الدريس
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٥	٧	١١	٤	١٤	١٢
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٥	%١٢	%١٨	%٧	%٢٣	%٢٠

٥ : قطاع الكهرباء

بيان	الكهرباء
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٤٠
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠
النسبة	%٦٧

٦ : قطاع الاتصالات

بيان	الاتصالات	اتحاد الاتصالات
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٦	١٤
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٧	%٢٣

٧ : قطاع الزراعة

بيان	التعاونية	نادك	القصيم الزراعية	حائل	تبوك الزراعية
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٢٣	١٤	١٥	٣	١٢
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٣٨	%٢٣	%٥	%٢٠	%٥

تابع : قطاع الزراعة

بيان	اسماك	بيشة	جازان
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٣	٩	٩
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٥	%١٥	%١٥

فالنشا : بأجراء الترتيب التنازلي لنسبة الإفصاح الاختياري لشركات العينة تم الحصول

على النتائج التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٤) ترتيب شركات العينة تنازليا حسب نسبة الإفصاح

الترتيب	اسم الشركة	النسبة	الترتيب	اسم الشركة	النسبة
١	الكهرباء	%٦٧	٢٧	الباحة	%٢٢
٢	الهولندي	%٥٨	٢٨	الفرنسي	%٢٠
٣	العربي	%٥٠	٢٩	الدريس	%٢٠
٤	سلبك	%٤٣	٣٠	تبوك الزراعية	%٢٠
٥	اسمنت ينبع	%٤٠	٣١	الاستثمار	%١٨
الترتيب	اسم الشركة	النسبة	الترتيب	اسم الشركة	النسبة
٦	التعاونية	%٣٨	٣٢	ساميا	%١٨
٧	التصنيع	%٣٣	٣٣	شمس	%١٨
٨	اسمنت اليمامة	%٣٠	٣٤	عقارية	%١٧
٩	اسمنت تبوك	%٣٠	٣٥	الجماعي	%١٧
١٠	الراجحي	%٢٨	٣٦	بيشة	%١٥
١١	اسمنت العربية	%٢٧	٣٧	جيزان	%١٥
١٢	ساسكو	%٢٧	٣٨	متطورة	%١٣

١٣	الاتصالات	٢٧%	٣٩	الزامل	١٣%
١٤	دوائية	٢٥%	٤٠	المراعى	١٣%
١٥	أنايب	٢٥%	٤١	صناعات	١٣%
١٦	تهامة	٢٥%	٤٢	كيميائية	١٢%
١٧	تعمير	٢٥%	٤٣	البحري	١٢%
١٨	القصيم الزراعية	٢٥%	٤٤	ثمار	١٢%
١٩	صنق	٢٣%	٤٥	المجموعة	١٠%
٢٠	اتعلم	٢٣%	٤٦	الصحراء	١٠%
٢١	جرير	٢٣%	٤٧	ميرد	١٠%
٢٢	اتحاد الاتصالات	٢٣%	٤٨	زجاج	٨%
٢٣	نادك	٢٣%	٤٩	طبية	٧%
٢٤	البلاد	٢٢%	٥٠	فتيحي	٧%
٢٥	اسمنت السعودية	٢٢%	٥١	حائل	٥%
٢٦	اسمنت الجنوب	٢٢%	٥٢	اسماك	٥%

ويلاحظ مما سبق أن أكثر خمس شركات ذات إفصاح اختياري اكبر هي ، شركة الكهرباء السعودية ، والبنك السعودي الهولندي ، والبنك العربي ، وسابك واسمنت ينبع.

رابعاً: وبإجراء التحليل الإحصائي للمعلومات السابق الاشارة لها في جدول الإفصاح الاختياري (انظر ملحق التحليل الإحصائي في نهاية البحث)، يوضح الجدول الاتي نسبة الإفصاح عن المعلومات في شركات العينة.

جدول رقم (٥) عدد الشركات التي أفصحت عن كل معلومة على حدة ونسبتها من العينة

المعلومات	عدد الشركات	نسبة
معلومات تاريخية عن الشركة	٤٧	٩٠ و ٤%
الهيكل التنظيمي للشركة	١٥	٢٨ و ٨%
بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة	٣٣	٦٣ و ٥%
بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية	٢٨	٥٣ و ٨%
بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية	٢٨	٥٣ و ٨%
بيان بالاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية	١٠	١٩ و ٢%
تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة الحالية	١٧	٣٢ و ٧%
تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة المستقبلية	١٦	٣٠ و ٨%
سياسة البحوث والتطوير	١٥	٢٨ و ٨%
مواقع أنشطة البحوث والتطوير	١٤	٢٦ و ٩%
عدد العاملين في البحث والتطوير	٢	٣ و ٨%

البيانات	عدد الشركات	النسبة
التنبؤات النوعية الغير كمية للمبيعات	٩	٣ و ١٧ %
التنبؤات الكمية للمبيعات	١٠	٢ و ١٩ %
التنبؤات النوعية الغير كمية للربح	١٠	٢ و ١٩ %
التنبؤات الكمية للأرباح	٩	٣ و ١٧ %
التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	٥	٦ و ٩ %
التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	١١	٢ و ٢١ %
الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	٢	٨ و ٣ %
أعمار المدراء	٢	٨ و ٣ %
الشهادات العلمية للمدراء	٥	٦ و ٩ %
الخبرات العلمية للمدراء	٠	٠ %
مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	٠	٠ %
معلومات عن العاملين	١٢	١ و ٢٣ %
توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	٥	٦ و ٩ %
عدد العاملين للماضيين	٥	٦ و ٩ %
مببرات التغير في عدد العاملين	٤	٧ و ٧ %
تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية	١١	٢ و ٢١ %
مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام الحالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للاتضمام للشركة	٢١	٤ و ٤٠ %
التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	٩	٣ و ١٧ %
من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	٢	٨ و ٣ %
أسماء أعضاء لجان التعويضات	١	٩ و ١ %
المبالغ المصروفة على التدريب	٣	٨ و ٥ %
نوعية التدريب	٩	٣ و ١٧ %
نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	١٢	١ و ٢٣ %
عدد العاملين الذين تم تدريبهم	٩	٣ و ١٧ %
معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	٤	٧ و ٧ %
تكاليف السلامة في الشركة	٤	٧ و ٧ %
سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	٦	٥ و ١١ %
برنامج حماية البيئة	١٠	٢ و ١٩ %
التبرعات الخيرية	٩	٣ و ١٧ %
البرامج الاجتماعية	١٠	٢ و ١٩ %
المعلومات القطاعية	١٨	٦ و ٣٤ %
تحليل المنافسين	٢	٨ و ٣ %
حصة السوق	١١	٢ و ٢١ %
معدلات الربحية	٢٩	٨ و ٥٥ %
معدلات التدفق النقدي	١	٩ و ١ %
معدلات السيولة	١٦	٨ و ٣٠ %

المعلومات	عدد الشركات	النسبة
معلومات مالية تاريخية عن ست سنوات سابقة	١٥	٨ و ٢٨%
معلومات عن الإعلانات	١٣	٥ و ٢٥%
تأثير التضخم على نتائج الشركة	١	١ و ١%
تأثير التضخم على الأصول	١	١ و ١%
تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	٢	٨ و ٣%
معلومات عن العملة الأجنبية	٤٢	٨ و ٨٠%
نوعية حملة الأسهم	١	١ و ١%
القيمة السوقية في نهاية السنة	٥	٦ و ٩%
اتجاهات القيمة السوقية	٥	٦ و ٩%
تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	١٩	٥ و ٣٦%
مهام لجنة المراجعة	٢٣	٢ و ٤٤%
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	٨	٤ و ١٥%

في ضوء ما سبق يلاحظ أن أكثر عشرة معلومات يتم الإفصاح عنها المعلومات التالية :
جدول رقم (٦) أكثر ١٠ معلومات يتم الإفصاح عنها اختياريًا

الترتيب	المعلومات	عدد الشركات	النسبة
١	معلومات تاريخية عن الشركة	٤٧	٤ و ٩٠%
٢	معلومات عن العملة الأجنبية	٤٢	٨ و ٨٠%
٣	بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة	٣٣	٥ و ٦٣%
٤	بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية	٢٨	٨ و ٥٣%
٥	بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية	٢٨	٨ و ٥٣%
٦	مهام لجنة المراجعة	٢٣	٢ و ٤٤%
٧	مجموع المبالغ المنصرفة للمدراء خلال العام الحالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	٢١	٤ و ٤٠%
٨	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	١٩	٥ و ٣٦%
٩	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة الحالية	١٧	٧ و ٣٢%
١٠	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية	١٦	٨ و ٣٠%

٤-٤ نتائج اختبار فرض البحث

وما سبق يمكن الوصول إلى قناعة بوجود دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين شركات المساهمة السعودية، وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل.

ويكمن تبرير سبب تباين الشركات في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري يرجع إلى حداثة معيار العرض والإفصاح ، أو الاختلاف بين الشركات في الحجم حيث تميل الشركات ذو الحجم الكبير إلى إفصاح اختياري أكبر ، وقد يرجع إلى عدم قدرة ميزانية بعض الشركات على تحمل تكلفة الإفصاح الاختياري.

القسم الخامس خاتمة وتوصيات البحث

٥- خلاصة وتوصيات البحث

ومما سبق يخلص الباحث انه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة ، إلا انه يوجد ظاهرة اجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري بالرغم من تبيانه بينها . وبناء على هذا البحث يمكن تقديم توصية لهذه الشركات بزيادة نسبة الإفصاح الاختياري بها .

يوصى البحث بما يلي

- ١- بزيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الاختياري ، واستخدام النموذج المقترح في البحث لتقييم الإفصاح الاختياري بالشركات المساهمة السعودية .
- ٢- منح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الاختياري .
- ٣- يرى البعض أن تكاليف الإفصاح الاختياري تتجاوز الفوائد المترتبة عليه ، إلا إن هذا الرأي ، جانبه كثير من الصواب وخصوصاً في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة ، وظهور الإفصاح الالكتروني منخفض التكلفة يجعل فائدة الإفصاح الاختياري تفوق بكثير تكاليفه .

٥-٢ اقتراحات لبحوث مستقبلية

يقترح البحث عديد من البحوث المستقبلية منها :

- ١- تأثير إنشاء هيئة المحاسبين على الإفصاح الاختياري ، وذلك بقياس الإفصاح الاختياري قبل وبعد إنشاء الهيئة .
- ٢- استخدام النموذج المقترح في البحث لقياس الإفصاح الاختياري ، في قياس حوكمة الشركات بالشركات المساهمة السعودية .
- ٣- تأثير الإفصاح الاختياري على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية السعودي .

مراجع البحث

أولا : مراجع باللغة العربية

- ١- عبد الكريم ، عارف عبد الله ، الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الأول، ٢٠٠٣ .
- ٢- الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ، نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح الاختياري - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - العدد الأول ، ١٩٨٧ .

مراجع البحث باللغة الانجليزية

1. Alsaeed, K., 2005. The association between firm-specific characteristics and disclosure: the case of Saudi Arabia, *Journal of American Academy of Business*, September. Vol 7.1 pp. 310-342.
2. Bartov, E., Bodnar, G.M. (1996), "Alternative accounting methods, information asymmetry and liquidity: theory and evidence", *The Accounting Review*, Vol. 71 No.3, pp.397-418.
3. Bushman, R.M., Smith, A.J. (2000), "Financial accounting information and Corporate governance", Working paper
4. Buzby, S.L., 1975. Company size, listed versus unlisted stocks and the extent of financial disclosure. *Journal of Accounting Research* 13 1, pp. 16-37.
5. Camfferman, K. and Cooke, T. (2002). An Analysis of Disclosure in the Annual Reports of U.K. and Dutch Companies, *Journal of International Accounting*, 1:28.
6. Chattopadhyay, P., Glick, W.H., Miller, C.C., and Huber, G.P., 1999 "Determinants of executive beliefs: Comparing functional conditioning and social influence", *Strategic Management Journal* 20, pp. 763-789.
7. Chau, G.K., Gray, S.J. (2002), "Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore", *The International Journal of Accounting*, Vol. 37 pp.247-65.
8. Cerf, A.R., 1961. Corporate reporting and investment decisions. , University of California Press.

9. Choi, F.D.S., 1973. Financial disclosure and entry to the European capital market. *Journal of Accounting Research*, pp. 159-175.
10. Choi, Frederick D.S. & Richard M. Levich. 1990. The capital market effects of international accounting diversity. Homewood, Ill.: Dow Jones Irwin
11. Clement, R., 2005, "The lessons from stakeholder theory for U.S business leaders" *Business Horizons*, 48.3. May-June. Pp. 255-264.
12. Collins J.C., 2001 "Good to great" HarperCollins, Newyork.
13. Cooke, T.E., 1989. Voluntary disclosure by Swedish companies. *Journal of International Financial Management and Accounting* 1 2, pp. 1-25.
14. Cooke, T.E., 1991. An assessment of voluntary disclosure in the annual reports of Japanese corporations. *International Journal of Accounting* 26 3, pp. 174-189.
15. Donaldson, T. and Preston, L.E., 1995 "The stakeholder theory of the corporation: Concepts, evidence, and implications", *Academy of Management Review* 20 .1, pp. 65-91.
16. Firth, Michael A. 1979. The impact of size, stock market listing, and auditors on voluntary disclosure in corporate annual reports. *Accounting and Business Research*, Autumn: 273-80.
17. Foster, G., 1986. Financial statement analysis. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
18. Frankel, R., McNichols, M., Wilson, G.P. (1995), "Discretionary disclosure and external financing", *The Accounting Review*, Vol. 70 No.1, pp.135-50.
19. Freeman, 1984 R.E. Freeman, Strategic management: A stakeholder approach, Pittman Publishing, Marshfield, MA (1984).
20. . Freeman, R.E., 2001 "A stakeholder theory of the modern corporation". In: T. Beauchamp and N. Bowie, Editors, *Ethical theory and business* (6th ed.), Prentice-Hall, Upper Saddle River, NJ , pp. 56-65.
21. Groom, C., Du, S., Qu, W., Sims, R. (2004), "Accounting regulation and corporate governance in China's

- listed companies – an examination of the changing environment and current issues” paper presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference.
22. Gray S., 1988. Towards a theory of cultural influence on the development of accounting systems internationally. *ABACUS* 24, pp1-15
23. Gray, Sidney J., Gary K. Meek & Clare B. Roberts. 1993. Voluntary disclosure decisions by U.S., U.K. and continental European multinationals. Paper presented at Academy of International Business Annual Meeting, Hawaii, 1993
24. Hossain, M., Perera, M.M.B. and Rahman, A.R., 1995. Voluntary disclosure in the annul reports of New Zealand companies. *Journal of International Financial Management and Accounting* 6 1, pp. 69–87.
25. Key S., 1999, “Toward a new theory of the firm: a critique of stakeholder theory” *Management Decision*, 37.4. pp 317-348.
26. Lang, M. and Lundholm, R. (1993). Cross-sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure, *Journal of Accounting Research* (Autumn): 306-60.
27. Lev, B. (1992), "Information disclosure strategy", *California Management Review*, Vol. 34 No.4, pp.9-32.
28. Mitton T., 2002., (A cross firm analysis of the impact of corporate on the East Asian financial crises@ *Journal of Financial Economics*, 64.2 pp. 215-241
29. Meek, Gary K. & Shahrokh M. Saudagaran. 1990. A survey of research on financial reporting in a transnational context. *Journal of Accounting Literature*, 9: 145-82.
30. Meek, G. K., Robert, C.B., Gray, S.J., (1995) “Factors influencing voluntary annual report disclosure by US, UK and continental European multinational corporations” *Journal of International Business Studies*, vol.26 pp.555-572.
- 31-OECD. " Principles of Corporate Governance" Organization Economic Cooperation and Development Publications Service.
- 32-Robb, S. W., Louise E. and Zarzeski, S. T., 2001. No financial disclosure cross Anglo-American countries.

Journal of International Accounting, Auditing and taxation.
10, 1 (spring) pp. 71-83

31. Waddock, S.A., Bodwell, C., and Graves, S. B., 2002
"Responsibility: The new business imperative" *Academy of
Management Executive* 16 .2, pp. 132-148.

32. Wallace, R.S.O, Naser, K., and Mora, A. (1994). The
Relationship Between the Comprehensiveness of Corporate
Annual Reports and Firm Characteristics in Spain,
Accounting and Business Research, 25 (97): 41-53.

ملاحق البحث

قائمة معلومات الإفصاح الاختياري

م	المعلومات
١	معلومات تاريخية عن الشركة
٢	الهيكل التنظيمي للشركة
٣	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة
٤	بيان بالاستراتيجية و الأهداف المالية
٥	بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية
٦	بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية
٧	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة الحالية
٨	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية
٩	سياسة الأبحاث والتطوير
١٠	مواقع أنشطة البحث و التطوير
١١	عدد العاملين في البحث و التطوير
١٢	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات
١٣	التنبؤات الكمية للمبيعات
١٤	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالربح
١٥	التنبؤات الكمية للأرباح
١٦	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية
١٧	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية
١٨	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات
١٩	أعمار المدراء
٢٠	الشهادات العلمية للمدراء
٢١	الخبرات العملية للمدراء
٢٢	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها
٢٣	معلومات عن العاملين
٢٤	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة

٢٥	عدد العاملين للعاملين الماضيين
٢٦	مببرات التغيير في عدد العاملين
٢٧	تقرير عن مسنولية المدراء في إعداد التقارير المالية
٢٨	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة
٢٩	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم
٣٠	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها
٣١	أسماء أعضاء لجنة التعويضات
٣٢	المبالغ المصروفة على التدريب
٣٣	نوعية التدريب
٣٤	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم
٣٥	عدد العاملين الذين تم تدريبهم
٣٦	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة
٣٧	تكاليف السلامة في الشركة
٣٨	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
٣٩	برنامج حماية البيئة
٤٠	التبرعات الخيرية
٤١	البرامج الاجتماعية
٤٢	المعلومات القطاعية
٤٣	تحليل المنافسين
٤٤	حصة السوق
٤٥	معدلات الربحية
٤٦	معدلات التدفق النقدي
٤٧	معدلات السيولة
٤٨	معلومات مالية تاريخية ست سنوات
٤٩	معلومات عن الإعلانات
٥٠	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة
٥١	تأثير التضخم على نتائج الشركة
٥٢	تأثير التضخم على الأصول
٥٣	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة
٥٤	معلومات عن العملة الاجنبيه
٥٥	نوعية حملة الأسهم
٥٦	القيمة السوقية في نهاية السنة
٥٧	اتجاهات القيمة السوقية
٥٨	تفاصيل أسماء و مؤهلات أعضاء لجنة المراجعة
٥٩	مهام لجنة المراجعة
٦٠	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

ملحق التحليل الاحصائي

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 52.0

N of Items = 60

Alpha = .7709

Frequency Table

معلومات تاريخية عن الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	5	9.6	9.6	9.6
1	47	90.4	90.4	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الهيكل التنظيمي للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	19	36.5	36.5	36.5
1	33	63.5	63.5	100.0
Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	24	46.2	46.2	46.2
1	28	53.8	53.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	24	46.2	46.2	46.2
1	28	53.8	53.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	35	67.3	67.3	67.3
1	17	32.7	32.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير الاستراتيجيه على نتائج الشركة المستقبلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	36	69.2	69.2	69.2
1	16	30.8	30.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مسياسة الأبحاث والتطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مواقع أنشطة البحث و التطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	38	73.1	73.1	73.1
1	14	26.9	26.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين في البحث و التطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات "التوعية" الغير كمية بالمبيعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات الكمية للمبيعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات "التوعية" الغير كمية بالربح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات الكمية للأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التبويات النوعية للتدفقات التقنيه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التبويات الكمية للتدفقات التقنيه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	41	78.8	78.8	78.8
1	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الافتراضات التي بنيت عليها التبويات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

أعمار المدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الشهادات العلمية للمدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الخبرات العملية للمدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	52	100.0	100.0	100.0

مواقع قبيلية سبق للمدراء العمل بها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	52	100.0	100.0	100.0

معلومات عن العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	40	76.9	76.9	76.9
1	12	23.1	23.1	100.0
Total	52	100.0	100.0	

توزيع العاملين داخل إدارات الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين للعاملين الماضيين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مببرات التغير في عدد العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	48	92.3	92.3	92.3
1	4	7.7	7.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تقرير عن مسئولية المدراء في اعداد التقارير الماليه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	41	78.8	78.8	78.8
1	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

جموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي او المحفزات المصروفة لهم لاغراتهم للانضمام للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	31	59.6	59.6	59.6
1	21	40.4	40.4	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

اسماء اعضاء لجنة التعويضات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	51	98.1	98.1	98.1
1	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

المبالغ المصروفة على التدريب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	49	94.2	94.2	94.2
1	3	5.8	5.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

نوعية التدريب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

نوعية المعلمين الذين تم تدريبهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	40	76.9	76.9	76.9
1	12	23.1	23.1	100.0
Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين الذين تم تدريبهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	48	92.3	92.3	92.3
1	4	7.7	7.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تكاليف السلامة في الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	48	92.3	92.3	92.3
1	4	7.7	7.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	46	88.5	88.5	88.5
1	6	11.5	11.5	100.0
Total	52	100.0	100.0	

برنامج حماية البيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التبرعات الخيرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

البرامج الاجتماعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

المعلومات القطاعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	34	65.4	65.4	65.4
1	18	34.6	34.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تحليل المنافسين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

حصة السوق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	41	78.8	78.8	78.8
1	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات الربحية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	23	44.2	44.2	44.2
1	29	55.8	55.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات التدفق النقدي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	27	51.9	51.9	51.9
1	24	46.2	46.2	98.1
11	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات السيولة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	36	69.2	69.2	69.2
1	16	30.8	30.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات مالية تاريخية تحت سنوات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن الإعلانات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	39	75.0	75.0	75.0
1	13	25.0	25.0	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	51	98.1	98.1	98.1
1	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على نتائج الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	51	98.1	98.1	98.1
1	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على الأصول

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير معدلات الفقد على نتائج الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن الصلة الاجنبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	10	19.2	19.2	19.2
1	42	80.8	80.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

نوع حملة الأسهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	14	26.9	26.9	98.1
11	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

القيمة السوقية في نهاية السنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

اتجاهات القيمة السوقية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تفاصيل أسماء و مؤهلات أعضاء لجنة المراجعة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	33	63.5	63.5	63.5
1	19	36.5	36.5	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مهام لجنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	29	55.8	55.8	55.8
	1	22	42.3	42.3	98.1
	11	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

عدد اجتماعات لجنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	84.6	84.6	84.6
	1	8	15.4	15.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	